

عودة رأسمالية الدولة

● شاهد العقد الأول في القرن 21 عودة لتنامي الثروة العامة والاستثمار العام والملكية العامة ولسيطرة الحكومات على القطاعات الاقتصادية الحيوية بهدف تحقيق إستدامة مسار التنمية ، فشركات البترول المملوكة للدول – على سبيل المثال- تتحكم حالياً في 3/4 إحتياطي العالم من النفط الخام وكما تدفع الحكومات الشركات العامة والخاصة التي ترعاها لدخل الأسواق العالمية في مجالات الطيران والنقل البحري وتوليد الطاقة والاتصالات والمعادن والبتروكيماويات وغيرها، وخلال الفترة ما بين 2004 و 2008 أنشئت 117 شركة كبرى مملوكة للدولة في مجموعة BRIC (البرازيل / روسيا / الهند/ الصين) بينما تمتلك الصين اكبر ثلاث بنوك على مستوى العالم ، وكما قامت الدول بتأسيس " صناديق الثروة السيادية SWF " والتي أصبحت مصدراً مهماً لتوفير رأس المال في السوق العالمي ، ولقد أدت الأزمة المالية الكبرى لعام 2008 الى التدخل الحكومي على نطاق واسع في الاقتصاد ، فقامت أمريكا وبريطانيا واليابان بضخ أموال طائلة من الخزانة العامة لمساندة القاطعات المتعثرة وأحييت الحكومة الفرنسية تقليداً تواری منذ عهد الرئيس ميتران في " توجيه الاقتصاد dirigisme " ، ولعل أهم نتائج هذه الأزمة الطاحنة إعراف أدبيات التنمية بفشل " الرأسمالية غير المقيدة unfettered capitalism " ومدرسة شيكاغو الإقتصادية ومبادئ توافق واشنطن ، وليبقى سؤال مرحلة ما بعد الازمة عن القدر المناسب لتدخل الدولة في الاقتصاد .

● ورأسمالية الدولة ليست عودة للتخطيط المركزي بل هي نوع من الهندسة الادارية للرأسمالية تشكلها كل حكومة طبقاً للخصائص والمعطيات المحلية ، وهناك ثلاث طرق طُبقت فيها رأسمالية الدولة في العالم الحر على إمتداد التاريخ الحديث- إستخدمت الكلمة state capitalism لأول مرة في المانيا عام 1896 عند تأسيس حركة الديمقراطية الاجتماعية – الطريق الاول تحتفظ الدولة في إقتصاد السوق بالصناعات الحيوية والثاني تسيطر فيه الحكومة على السوق من خلال حشد وتخصيص الموارد في زمن الحروب والازمات والثالث تسمح فيه الحكومة لبعض الشركات الخاصة باحتكار صناعة بعينها ولقد كوّن كلٌّ من " كارنجي وروكفلر ومورجان وفاندربلت" ثرواتهم في الولايات المتحدة نتيجة لهذا التوجه الثالث ، ولجأت اليابان لتوليفة من هذه الطرق بعد الحرب

العالمية الثانية لبناء قاعدتها الصناعية الجديدة واتبعت الدول الاسكندنافية -السويد والنرويج وفنلندا والدانمارك- نهجاً خاص بها لإدارة الدولة للاقتصاد جعلها تتمتع بمستويات مرتفعة من المعيشة وحديثاً تعتبر الصين وروسيا والسعودية من أبرز دول العالم تطبيقاً لرأسمالية الدولة.

● ورأسمالية الدولة ليست ايديولوجية سياسية متماسكة الأركان ولا يوجد نموذج نمطي وحيد لها- النموذج المطبق في دول الخليج مثلاً يختلف عن النموذج الايراني المجاور- وهي لا تمثل تراجعاً عن إقتصاد السوق الى إقتصاد الأوامر الذي ثبت فشله وكما أنها لاتعتمد على طبيعة النظام السياسى للدولة فهناك دول لم تؤسس للتعددية السياسية وتشجع إقتصاد السوق من خلال تدخل قوى ومستمر للدولة مثل سنغافوره التى تُحكّم بنفس الحزب لأكثر من خمسين عام والتي جاء ترتيبها الأول عالمياً فى التقرير السنوى للبنك الدولى عام 2009 عن اداء الأعمال.

● واما مظاهر رأسمالية الدولة حالياً فنتمثل فى الشركات الوطنية للطاقة (البترول والغاز) باعتبارها أدوات سياسية استراتيجية ، وعلى سبيل المثال فان دستور المكسيك ينص على إمتلاك الدولة لكافة موارد الطاقة ، وايضاً الشركات العامة المملوكة للدولة والشركات الوطنية الخاصة التى تعتمد على مساندة الحكومة لتحقيق وضع مميّز فى الاقتصاد المحلى وفى اسواق التصدير وفى الحصول على عقود فى الدول الاخرى ، وتأتى الصناديق السيادية- كما أسلفنا- كأداة مهمة لتمويل الشركات العامة والخاصة دون تحميل عبأ هذا التمويل على الموازنة العامة ، وهذه الصناديق المملوكة والمدارة من الدول عبارة عن أوعية للفوائض المالية تستثمر استراتيجياً فى الداخل والخارج ، وسوف يتزايد الدور الذى تلعبه فى الاقتصاد الدولى حيث يقدر صندوق النقد محفظة هذه الصناديق بقرابة عشرة تريليون دولار فى 2013.

● ويبقى التحدى امام السياسة المصرية لتأخذ فى الاعتبار هذا التحول فى النهج الاقتصادى وذلك من خلال تحديد درجة تدخل الدولة فى السوق فى ظل ظروف الازمة الراهنة فحكومة ساركوزى مثلاً وفرت أثناء الازمة المالية قروضاً بشروط سخية للشركات الوطنية بهدف حماية الوظائف فى فرنسا، ومن خلال تحديد ايضاً درجة الحمائية

المطلوبة للمنتجات والخدمات المصرية فى برنامج التحفيز المقترح دون الاخلال باتفاقيات التجارة فعلى سبيل المثال أدرجت ادارة اوباما بنداً فى حزمة التحفيز الاقتصادى لعام 2009 ينص على شراء المنتج الامريكى، وأخيراً تحقيق " فك الارتباط Decoupling " أى تقليل إعتماء النمو على أسواق خارجية بعينها استيراداً تصديراً ، ولقد أصيبت الصين باضرار بالغة فى الأزمة العالمية نتيجة إعتماءها على السوق الأمريكى.

شريف دلاور